نظم الإدارة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة

د. بومدين طاشمة[1]

مقدمة:

إن الإهتمام العالمي المعاصر بقضايا البيئة هو ثمرة الحصاد المرير الذي صنعه الإنسان وخاصة في العالم الغربي الذي استخدم العلم ومعطياته دون توازن نظمي حتى ولو كان لذلك من الآثار السلبية المدمرة ما يضر الأرض والإنسان ما دام ذلك يحقق المزيد من الأرباح الظاهرة والمزيد من اكتناز رأس المال.

إن المؤتمرات العالمية التي شهدها العالم في الثلاثة عقود الماضية وما صاحبها من كتابات ومؤلفات إنما هي محاولة للتشخيص والتحليل ووضع الحلول لما يلي:

.وقف اتجاه التدهور لعناصر البيئة الطبيعية.

.الأساليب والحلول المقترحة لإنهاء ظروف المرض وسوء التغذية التي يعيش فيها خمس سكان العالم ولن يتأتى ذلك إلا بالإصلاحات البيئية بالإضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

.وضوح علاقة الارتباط بين التنمية الاقتصادية والبيئية.

.ما العلاقة بين التواصل اقتصاديا وبين التواصل بيئيا.

.ما البدائل المطروحة لإنقاذ الكوكب من انهيار الإيكولوجية وبالتالي انهيار النظم الاقتصادية والاجتماعية.

لذا فإن قضية البيئة والتنمية المستدامة أصبحت محط اهتمام الجميع، لا سيما المختصين في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك أصحاب القرار الذين يقع على عاتقهم توفير متطلباتها وتحقيق أهدافها والوصول إلى النتائج المستهدفة.

ودخل هذا المجال حديثا دائرة المؤسسات والإدارات العامة على اختلاف مجالات عملها، وكذلك منظمات المجتمع المدني التي غدت تحظى بتقدير كبير بين أوساط أفراد المجتمع، إضافة إلى قطاعات المجتمع المتعددة، ومؤسسات قطاع الأعمال الخاصة التي أخذت تتولى مسؤوليات

1 أستاذ محاضر أ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان.

مجتمعية لم تكن في ميدان اهتمامها سابقا.

لكن، كيف تتمكن تلك الجهات من إدارة البيئة والتنمية المستدامة للوصول إلى الحفاظ على الموارد المتوفرة الدائمة والقابلة للنضوب وغير المتجددة لتستفيد منها الأجيال الحالية وبحيث تترك الأجيال القادمة تعيش في أفق معلوم ولا تتعرض لتهديدات الحرمان من الموارد التي تحمي وجودها وتحقق رفاهيتها.

وعلى الرغم من أن قضايا البيئة والتنمية هي قضايا متشابكة ومتداخلة وهي قضايا بينية تتسع لأكثر من حقل علمي إلا أن هذه الدراسة سوف تتبنى المدخل الإداري كأساس لتحقيق التنمية المستدامة، ومن ثم فهي بمثابة دعوة لتفعيل الإدارة البيئية ونظم الإدارة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة.

أولا: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة:

تعددت المفردات التي تم تداولها في الآونة الأخيرة لتعريب مصطلح Sustainable Development من قبيل التنمية المتواصلة الموصولة، المستديمة، القابلة للإدامة، وأخيرا المستدامة. ولقد انتشر مفهوم التنمية المستدامة منذ أن صدر تقرير اللجنة العالمية عن البيئة والتنمية The World Commission on Environment and Development, WCED المعنون مستقبلنا المشترك/ Our Common Future عام 1987. وهذه هي اللجنة التي اشتهرت بإسم رئيسها جرو هارلم برونتلاند Gro Harlem Brundtland رئيسة وزراء النرويج[1]. وكان المفهوم قد إتضح بالتدريج خلال الفترة الممتدة بين 1970.1987.

في عام 1987، استهدف المصطلح تصالح التنمية الاقتصادية مع الاجتماعية وحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية. لكن بعد ظهور مفهوم (نمو الصفر) الموضح من قبل نادي روما عام 1970 قاد مؤتمر استوكهولم عام 1972 حول البيئة البشرية الأمم المتحدة نحو إعداد أنموذج تنمية محترمة للبيئة والإدارة الفعالة للموارد الطبيعية.

هكذا استخدمت عبارة التنمية المستدامة للمرة الأولى عام 1980 في الإستراتيجية العالمية للبقاء، المنشودة من قبل الإتحاد الدولي للطبيعة، والصندوق العالمي للطبيعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وعليه، فإن مفهوم التنمية المستدامة لا يوجد حوله إتفاق[2]. وقد عرف لأول مرة في تقرير لجنة بروند تلاند[3]، «بأنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء بحاجياته» إلا أن هناك إجماع على أن عبارة التنمية المستدامة تشير إلى مجموعة واسعة من القضايا المختلفة، وتقضي وجود منهج متعدد الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والاهتمامات البشرية والقدرة المؤسساتية، كما يحتاج صانعوا القرارات إلى المعلومات لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإحراز تقدم نحو التنمية المستدامة، وتشمل هذه المعلومات تحليل الوضع الراهن، وتحديد الإتجاهات ونقاط الضعف وأثر التدخلات، وتتيح المؤشرات لصانعي القرارات والسياسات أن يعرفوا ما إذا كانوا يسيرون في الطريق الصحيح، ومدى إحراز التقدم نحو التنمية المستدامة[4].

وبالتالي فإن تحت هذا التعريف للتنمية المستدامة تندرج عدد من القضايا الهامة من بينها:

. إن التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في أماكن قليلة أو لسنوات معدودات، وإنما للبشرية جمعاء وعلى امتداد المستقبل البعيد، أي أنها ليست هدفا للدول النامية فقط وإنما للدول المصنعة أيضا.

. إن هذه التنمية هي تنمية تفي بإحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجيتها.

.في إطار المعنى السابق للتنمية هناك مفهومان جوهريان هما مفهوم « الإحتياجات «، وبالذات الإحتياجات الأساسية لفقراء العالم التي يجب أن أولوية مطلقة، وفكرة « القيود « التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الإجتماعي على قدرة البيئة على توفير احتياجات الحاضر واحتياجات المستقبل.

. إن مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن إدامتها، إلا عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الإدامة على المدى البعيد. ولكن كثيرين منا يعيشون خارج إمكانيت العالم البيئية، كما نرى مثلا في استخدام الطاقة اليوم.

. إن الإحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد إجتماعيا وثقافيا، ومن ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الإستهلاك التي لا تتجاوز حدود الممكن بيئيا.

.وفي المقابل، ينطوي النمو الاقتصادي والتنمية على تغيير النظام البيئي والطبيعي الذي نعيش فيه، أي أنه من المستحيل أن تبقى النظم البيئية أجمع دون تغيير.

. وهكذا، فإن السعي لتحقيق التنمية المستدامة يتطلب نظام إنتاج يحترم الإلتزام بالحفاظ على توازن القاعدة البيئية لهذه التنمية.

وبهذا نصل إلى لب القضية، ألا وهو تنظيم التفاعلات بين الاعتبارات الاجتماعية والأساليب التكنولوجية والبيئة الطبيعية والتي تعد من المتطلبات الأساسية للتنمية في أي مجال أو بأي تعريف مقبول نختاره بحيث تبقى القاعدة البيئية في حالة توازن أو تحققه بعد الإخلال به لفترات محدودة يعني الإستدامة[5].

ويصبح السؤال الآن هو ما هي الاعتبارات التي تحدد رد فعل النظام البيئي للأنشطة التنموية ؟ أو بمعنى آخر ما هي القيود التي يفرضها النظام البيئي على النشاط الإنساني إذا ما أريد له أن يكون في إطار تنمية مستدامة ؟

ونلاحظ هنا أن هذه القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على توفير احتياجاتنا بصورة مستدامة، وهي أسلفنا ذكره في مدخل استخلاص مضمون تعريف لمفهوم التنمية المستدامة.

إن هدف تحقيق الإستدامة يفرض على النشاط الإنساني، أن يلتزم بثلاثة قيود يفرضها عليه النظام البيئي:

1/ ترشيد استخدام موارد النظام غير المتجددة، لأننا بنشاطاتنا التنموية نستهلك رصيدا محدودا . وإن كان غير معروف بدقة . وعلينا أن نحسن استخدامه كمبدأ اقتصادي عقلاني.

2/ عدم تجاوز قدرة موارد النظام المتجددة (نباتية أو حيوانية، أرضية أو مائية) على تجديد نفسها، إذ أن تجاوز هذا القيد يؤدي إلى اضمحلال هذه الموارد ثم فنائها إلى غير رجعة كالرعي الجائر والصيد الجائر مثالان لتجاوز هذا القيد.

3/ عدم تجاوز قدرة النظام البيئي على هضم المخلفات التي نقذف بها إليه سواء كانت هذه المخلفات غازية أو سائلة أو صلبة، فأي نشاط إنساني إنتاجيا كان أو إستهلاكيا يترتب عليه في جميع الحالات إطلاق مخلفات من أنواع مختلفة وبكميات متفاوتة. ولقد أصبح هذا القيد اعتبارا

بالغ الأهمية مع تزايد وتيرة الأنشطة التنموية وتزايد عدد سكان العالم وتنوع احتياجاتهم.

إن أي نشاط إنساني لا يأخذ في الإعتبار واحدا أو أكثر من هذه القيود التي يفرضها النظام البيئي على النشاط يعني أن التمية المستهدفة من هذا النشاط لن تكون مستدامة وبالتالي ستنتهي بتلف بيئي لن يسمح باستمرار هذا النشاط بصورته الأصلية أمدا طويلا.

. مؤشرات التنمية المستدامة:

أ) .برنامج الأمم المتحدة لمؤشرات[6] التنمية المستدامة:

في دورتها الثالثة عام1995 . وافقت لجنة التنمية المستدامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة. التي أنشئت في ديسمبر 1992 لضمان المتابعة الفعلية لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية. على برنامج عمل بشأن مؤشرات التنمية المستدامة يغطي الجوانب الاجتماعية. والاقتصادية. والبيئية. والمؤسسية للتنمية المستدامة .وقد أسهمت منظمات حكومية وجماعات أساسية متدخلة كوكالات مسؤولة عن مؤشرات معينة. في بلورة هذا البرنامج .

وإضافة إلى تعزيز الأنشطة الحالية الخاصة بجمع البيانات المتعلقة بالتنمية المستدامة. فقد طلب من البلدان على الخصوص إيلاء اهتمام خاص لميادين مثل العوامل الديموغرافية. وتخطيط المدن. والفقر . والصحة. وحق الحصول على الموارد وكذلك المجموعات الخاصة مثل النساء. والشباب. والأطفال المعاقين. والعلاقة القائمة بين هذه الميادين ومشكلة البيئة .

إن الغاية من برنامج عمل لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة هي بالخصوص التوصل. إلى حدود عام 2001. إلى قائمة بمؤشرات للتنمية المستدامة مكيفة على المستوى الوطني. وتتسم بالمرونة الكافية بحيث يمكن قياسها واستخدامها في بلدان ذات مستويات تنموية مختلفة ومتناسقة على نحو يمكن من إجراء المقارنات ووضع هذه المؤشرات تحت تصرف صانعي القرار على المستوى الوطني .

ويحتوي برنامج العمل على قائمة مكونة من 134مؤشراً للتنمية المستدامة نُشرت في شهر أغسطس من عام 1966 في وثيقة تعرف باسم «الكتاب الأزرق». هذه المؤشرات مجمعة في أربع فئات كبيرة هي الاقتصادية. والاجتماعية. والبيئية. والمؤسسية. ومنظمة طبقاً للإطار الكلاسيكي: تركيز. وضعية. إجابة. وكل مؤشر من هذه المؤشرات مبين في بطاقة منهجية مفصلة تبين

التعريف، ومناهج الحساب، ومعايير اختيار المؤشر من طرف منظمة الأمم المتحدة. وقد طُلب من البلدان أن تختار من بين هذه المؤشرات تلك التي تتوافق مع أولوياتها الوطنية، وأهدافها وغاياتها .

طُلب من بعض البلدان من جميع أقاليم العالم أن تختبر المؤشرات الـ 134 للتنمية المستدامة التي بلورتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، قصد تحليل انطباقها على أوضاعها وإمكانية ترقيمها.

ب). معايير إعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة:

- أن تعكس شيئا أساسيا وجوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة الأمد على مر الأجيال.
- أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها أي ببساطة يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها
- آن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها .
- أن تكون ذات قيم حدية متاحة
- أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا.
- النواحي الخاصة : ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح وان يتم توظيفها بدقة وان تكون مقبولة اجتماعيا وعلميا وان يكون من السهل إعادة إنتاجها .
- الحساسية للزمن :بمعنى أن المؤشر يشير إلى اتجاهات نموذجية إذا استخدم كل عام.

والمنشاة الخاصة مؤسسة تهدف إلى تعظيم إرباحها في سوق تنافسية وان كان في حدود ما تسمح به النظم والقوانين والتقاليد.

1. الجدل حول البيئة والتنمية:

احتل الجدل حول العلاقة بين التنمية والبيئة مكانة هامة دوليا ومحليا ليس فقط على الأجندة البحثية، ولكن أيضا على الأجندة السياسية، ولقد دارت عناصر هذا الجدل حول حسابات المكسب والخسارة، بمعنى إلى أي مدى تؤثر إجراءات حماية البيئة المختلفة على النمو الاقتصادي والإستثمار والعمالة.

وتقدم الأدبيات المختصة بحماية البيئة ثلاثة تصورات حول جوهر الحماية والمستهدف منها وذلك كما يلي:

التصور الأول: وينطلق هذا التصور من أن الإنسان من خلال نشاطه الصناعي والتنموي قد

أضر بالتوازن الطبيعي لكوكب الأرض وأن هناك حاجة لحماية البيئة من الإنسان. وعادة ما يركز أنصار هذا الإتجاه على حماية الكائنات الآخذة في الإنقراض. حيث ظهرت العديد من الجمعيات والمنظمات التي تهدف إلى حماية هذه الحيوانات من سلوكيات الإنسان الضارة بالبيئة.

التصور الثاني: وينطلق هذا التصور من لأن الإنسان هو الأولى بالرعاية. وأنه يعيش في بيئة خطرة تهدد حياته وصحته. وأن الإنسان في حاجة إلى الحماية من المخاطر المرتبطة بتلوث الهواء والمياه والزلازل والبراكين وغير ذلك من المخاطر البيئية المحيطة بنا جميعا.

التصور الثالث: ويشير هذا التصور إلى أنه لاستمرار الحياة على كوكب الأرض لابد أن نحمي كلا من الإنسان والطبيعة. فحماية الإنسان من مخاطر الطبيعة لا تقل أهمية عن حماية الطبيعة نفسها من عيث الإنسان. ويؤكد هذا التصور على أنه لا يمكن تحقيق حياة أفضل دون الإهتمام بالطرفين معا.

ولفترة طويلة كان الإعتقاد أن حماية البيئة سوف تؤدي إلى مجموعة من النتائج على النحو التالي:

أ. الحد من النمو الاقتصادي. وذلك بفرض استخدام محدود للموارد ومنع استخدام موارد بعينها.

ب. انتشار البطالة. وذلك نتيجة لتقلص النشاط الاقتصادي من ناحية وإدخال تكنولوجيا جديدة الأمر الذي سوف يؤدي إلى طرد العمالة غير المدربة على استخدام هذه التكنولوجيا من سوق العمل.

جـ.زيادة تكلفة الإنتاج. وذلك على اعتبار أن إجراءات حماية البيئة سوف يؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج وهروب رؤوس الأموال. إلا أنه مع تزايد قوة الحركة البيئية العالمية وانتشارها بين الدول أصبح هناك اتجاه يرى أن التأثيرات السلبية لحماية البيئة على النمو الاقتصادي هي تأثيرات مؤقتة قد تظهر فقط على المدى القصير ولكن على المدى البعيد سوف تكون إيجابية[6].

ويمكن عرض وجهتي النظر في هذا الجدل في النقاط التالية:

أولا: عادة ما يشير أنصار التنمية الاقتصادية إلى أن حماية البيئة ترف لا يقدر على حمايته سوى الدول المتقدمة. ومن الأفضل للدول النامية أن تركز على تحقيق معدلات النمو الاقتصادي أولا

ثم النظر في مشاكل البيئة بعد ذلك، ويؤكدون على أن حماية البيئة تتطلب تخصيص اعتمادات مالية ضخمة، الأمر الذي يؤدي إلى استقطاع جزء من الموارد المالية المخصصة للمشروعات الصناعية، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وحرمان العديد من الشباب من فرص العمل، كما أن اجراءات حماية البيئة للمشروعات المختلفة مثل دراسات التقييم البيئي واستخدام تكنولوجيا صديقة للبيئة سوف يرفع من تكاليف إنشاء هذه المشروعات وزيادة تكلفة إنتاجها، الأمر الذي سوف يحد من الإقبال عليها وعزوف المستثمرين فيها.

ثانيا: على الجانب الآخر ينفي أنصار حماية البيئة أي تعارض بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة ويؤكدون على النقاط التالية:

أ/. يعد الإنفاق على حماية البيئة استثمارا ضروريا يحقق فوائد ضخمة سواء في الحاضر أو المستقبل، حيث أوضحت الدراسات أن قيمة المنافع السنوية الصافية الناجمة عن السيطرة على تلوث الهواء والماء في الولايات المتحدة الأمريكية تقدر بحوالي 29 مليار دولار، كما اتضح أن بناء مرافق مياه الشرب والصرف الصحي في البلدان النامية يؤدي إلى خفض الإصابة بالأمراض المعدية بنسبة تتراوح بين 50 بالمائة، و60 بالمائة وبالتالي يؤدي ذلك إلى خفض تكاليف العلاج من المرض وزيادة إنتاجية الفرد [7].

ب/. تعما برامج حماية البيئة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد، حيث إن تلك البرامج التي تم وضعها قد خلقت مجالات عمل متنوعة وأسواق كبيرة.

جـ/. أما فيما يتعلق بتأثير حماية البيئة على مستوى العمالة، فإن أنصار حماية البيئة يؤكدون على أن حماية البيئة سوف تؤدي إلى إضافة فرص عمل جديدة، حيث ترتفع فرص العمالة مع الإهتمام بإنتاج وتصنيع وسائل الحد من التلوث.

د/. تعد حماية البيئة من العوامل المساعدة لعملية التنمية الاقتصادية وذلك لأنها تعمل على توفير البيئة النفسية والصحية الملائمة التي يستطيع أفراد المجتمع من خلالها أن يبذلوا جهدهم لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

ومع تطور الاهتمام بالبيئة وتزايد المهتمين بالربط بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة ظهرت مدرسة جديدة هي مدرسة التنمية المستدامة والمتواصلة والتي حسمت الجدل بالنظر إلى موضوع العلاقة بين المفهومين ليس على أساس التفضيل بين التنمية وحماية البيئة، ولكن على

أساس نكون معا أو لا نكون، وبدا ذلك واضحا من الكتابات المختلفة التي سادت الجماعة العلمية منذ تقارير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية.

ولقد حرصت هذه المدرسة على التأكيد على أن الأخذ بمفهوم التنمية المتواصلة يضمن الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة ويؤكد على إدماج البعد البيئي في الخطط التنموية ويكفل حق الأجيال القادمة في حياة كريمة.

إلا أنه بعد مرور أكثر من عشرون سنة على تقرير مستقبلنا المشترك وعلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة نلاحظ أنه مازلنا لا نعرف بعد على وجه الدقة كيف يمكن إدماج الأثر البيئي في الخطط والمشروعات الوطنية، ومازلنا لا نعرف أيضا كيفية تحقيق التنمية المستدامة سواء على المستوى الكلي (السياسات) أو الجزئي (المنظمات العامة والخاصة)، ويصبح التساؤل هنا هو لماذا لم يحدث تطور عملي أو إجرائي لمفهوم التنمية المستدامة بما يضمن إدماج الأثر البيئي بطريقة فعالة؟

2.الأسباب المفسرة لتعثر التطور العملي لمفهوم التنمية المستدامة بما يضمن إدماج الأثر البيئي:

يمكن رصد مجموعة من الأسباب لتفسير عدم حدوث التطور العملي لمفهوم التنمية المستدامة بما يضمن إدماج الأثر البيئي بطريقة فعالة وذلك على النحو التالي:

. التباعد العلمي الذي يكاد يصل إلى حد الإنفصال بين دراسات التنمية من جانب والدراسات المتعلقة بالبيئة من جانب آخر، والذي يظهر بصفة واضحة في المفاهيم المستخدمة، فالدارس لهذين الحقلين العلميين يلاحظ أن كلا منهما لديه أدبياته الخاصة به أجندته البحثية المتميزة بالإضافة إلى مصطلحاته العلمية المستخدمة.

. ندرة العلماء والباحثين المتمكنين في الدراسات البيئية ودراسات التنمية وصعوبة عملية ربط بين المجالين وتشجيع دراسات منهجية تهدف إلى وضع الإجراءات العملية للربط بين العلمين.

. تخلف علم اقتصاديات البيئة عن غيره من فروع الدراسات البيئية، ويظهر ذلك في عدم اهتمام الاقتصاديين بتطويع علم الاقتصاد لتفسير الظاهرة موضع البحث، وكذلك تفضيلهم إتباع أساليب التحليل الاقتصادي التقليدية والتي لا تتفق مع طبيعة الظاهرة البيئية.

. الفجوة بين الباحثين والممارسين، ويظهر ذلك في عدم وجود علاقة بين الأجندة البحثية

والواقع العملي ومشاكل المجتمع. بالإضافة إلى عدم وصول نتائج البحوث العلمية إلى المستهدفين منها كالجمعيات الأهلية، صانعوا السياسات، المحليات، أصحاب المصانع والشركات، والمواطن ذاته، وعدم استعانة الممارسين بنتائج هذه البحوث في وضع السياسات.

ثانيا: الإدارة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة:

تعد الإدارة البيئية خطوة أولى على سلم الوصول إلى التنمية المستدامة، فهي حلقة الربط للمنظمات والشركات البيئية وآليات السوق، وهي إحدى الإدارات التي تساعد الشركات والمنظمات على تحديد الأولويات وزيادة كفاءة استخدام الموارد، وتقليل التكاليف وتؤدي في المحصلة النهائية إلى تحسين جودة ورشادة عملية اتخاذ القرار من خلال توفير المعلومات وتدعيم نظم الإتصالات والتغذية العكسية.

وبصفة عامة فإن الحديث عن الإدارة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة يثير العديد من التساؤلات: ما المقصود بالإدارة البيئية أو إدارة البيئة؟ وهل هناك خصوصية معينة لإدارة البيئة؟ وهل قضايا البيئة لها خصائص معينة عكست نفسها في آليات وإدارة هذه القضايا؟ وكيف يمكن أن تكون الإدارة البيئية أداة لتحقيق التنمية المستدامة؟

1. تعريف الإدارة البيئية:

تتعدد التعريفات المتعلقة بمفهوم الإدارة البيئية، فتعرف الأستاذة «نادية حمدي صالح» على أن إدارة البيئة امتدادا لمفهوم الإدارة بمعناه العام وخاصة عند تطبيقه في مجالات معينة، وعند التنفيذ فهو يعتمد على أساليب الإدارة التقليدية: التخطيط، التنظيم، التوجيه، وذلك من خلال آليات مختلفة الأنواع والأشكال لتحقيق أهداف محددة، وتقييم الأداء، ثم تصحيح المسار[8].

ويعرف كل من الأستاذ « Yoxon » والأستاذ « Sheldon » إدارة البيئة بأنها «إدارة أنشطة المؤسسات أو المنظمات سواء الإنتاجية أو الخدمية والتي يمكن أن يكون لها تأثير على البيئة، ومن ثم فهي لا تهدف إلى إدارة البيئة بطريقة مباشرة ولكنها تركز على التفاعل بين المؤسسة والبيئة»[9].

وبالتالي فإن هذا التعريف يركز على السمة غير المباشرة لإدارة البيئة فهي على عكس الإدارة المالية والتي تعني إدارة الموارد المالية للمؤسسة، أو إدارة الجودة والتي تعني إدارة المنتج والعملية الإنتاجية بمواصفات جودة محددة فإن إدارة البيئة لا تعني إدارة بيئة المؤسسة بصفة مباشرة

ولكن بطريقة غير مباشرة حيث إنها تركز على تأثير أنشطة المؤسسة على البيئة من حولها.

كما أن هذا التعريف يأخذ بالإتجاه العلاجي في إدارة البيئة بمعنى التركيز على مكافحة الآثار البيئية السلبية الناتجة عن أنشطة المؤسسات أو المنظمات الإنتاجية والخدمية. إلا أن هناك بعض التعريفات تأخذ في فحواها كلا من الأسلوب الوقائي والعلاجي في الإدارة. فالتعريف الشائع لإدارة البيئة باعتبارها الاستخدام الرشيد للموارد يركز على الجانب الوقائي والمتمثل في الاهتمام بمدخلات العملية الإنتاجية من ترشيد للموارد وكفاءة استخدام الطاقة وغير ذلك بحيث ينتج عن مخرجات العملية الإنتاجية أقل قدر من التلوث وحيث يتم التعامل مع هذه المخرجات بالمعالجة أو إعادة التدوير أو إعادة الإستخدام كأسلوب علاجي.

ولقد أصبح الأخذ بهذا الأسلوب محل اهتمام كلا من التنفيذيين والباحثين على حد سواء وظهرت العديد من الدراسات التي تتعرض لكيفية تطبيقه.

2. خصوصية قضايا البيئة:

يرى الأستاذ Ulrich Steger أن إدارة البيئة تحتاج إلى أحدث ما توصل إليه علم الإدارة من أدوات حتى تتمكن من إدارة عالم شديد التعقد[10].

ويعكس هذا الرأي بطريقة ضمنية خصائص القضايا البيئية في كونها قضايا متداخلة ومتشابكة شديدة التعقد لا تسمح للباحث بمعرفة السبب من النتيجة كما أنها تحتوي على بعد معلوماتي تقني سريع التغير. تارة يخلق حالة من عدم اليقين العلمي. وتارة يدفع إلى الأخذ بأحدث الوسائل العلمية لمواجهة تداعيات هذه القضايا البيئية. وعادة ما تكون هذه التداعيات غير قابلة للإصلاح. وتتعاظم خطورة هذه القضايا والمشكلات البيئية في ظل ندرة الموارد وقلة المعلومات وتصبح بمثابة تهديد مباشر للإنسانية. الأمر الذي يلقي على كاهل صانع القرار بصفة عامة بمسئوليات التعامل مع هذه المشاكل ومواجهتها في ظروف تشبه جو الأزمات من حيث خطورة المشكلة. وقلة المعلومات لديها وضرورة التحرك السريع[11]. ومن ثم تصبح الإدارة البيئية وسيلة للتعرف على تلك العوامل الجديدة وغير المؤكدة وكيفية التعامل معها. كما أنها تعد أيضا وسيلة لبقاء المنظمات والشركات داما على إستعداد لمواجهة المشكلات التي تنجم عن اتخاذ القرارات في ظل عدم اليقين العلمي وندرة المعلومات.

3. خطوات نظم إدارة شئون البيئة:

ازدادت أهمية الأخذ بنظم الإدارة البيئية في العقدين الماضيين، حيث ازداد الاهتمام بإدخال البعد البيئي في عملية التخطيط الإستراتيجي في التسعينيات. وتشير الأدبيات المتعلقة بالإدارة البيئية إلى أن نظم الإدارة البيئية عادة ما ينظر إليها باعتبارها:

. أداة للتأكيد على البعد الأخلاقي والمسئولية الجماعية لحماية البيئة.

. أداة لتدعيم القدرة التنافسية للشركات وتحقيق مكاسب مادية في ظل تعاظم المنافسة التجارية والصراع على الأسواق من جانب وازداد الوعي البيئي للمستهلكين وظهور جماعات الضغط البيئية من جانب آخر.

.بالإضافة إلى كونها وسيلة لتوفير النفقات، واعلان عن الإلتزام الذاتي للشركات والمصانع ليس فقط بالتشريعات البيئية القائمة ولكن بالمدخل البيئي في الإدارة [12].

وتشمل خطوات نظم إدارة شئون البيئة العمليات التالية:

1/ تجري عملية إدارة شئون البيئة سواء على مستوى المنشأة أو المجتمع في سلسلة من الخطوات التي تتابع في تسلسل منطقي لتحقيق أهداف معينة في إطار سياسات واستراتيجيات تناسب ظروف كل منشأة أو مجتمع في وقت ما، وتتعدل مع تطور أوضاعه وإمكاناته ومدى عمق إدراكه للمشكلة التي يتصدى نظام الإدارة لحلها.

2/ ونقطة البداية في منظومة الإدارة هي إدراك المشكلة. والمشكلة في نظام الإدارة البيئية هي السعي المتواصل لتحسين أحوال البيئة. ويتمثل هذا الإدراك في تحديد القضايا البيئية التي يرى التركيز عليها وتحليلها لفهم طبيعتها وأسبابها ومدى خطورتها.

3/ بعد تحديد المشكلة وأبعادها وأسبابها يتم الإنتقال إلى إعداد خطة لمواجهتها في إطار تخطيط إستراتيجي يحدد الأهداف طبقا لترتيب الأولويات والإمكانيات المتاحة للمجتمع.

4/ وهذه الخطة هي المدخل الرئيسي لدورة إدارة شئون البيئة التي تسير في الخطوات التالية:

أ .تفعيل هذا التصور الإستراتيجي من خلال مجموعة من الأدوات التشريعية والتي تعتبر من أهم الأدوات اللازمة لتحقيق الأهداف.

ب. توفير الإطار المناسب لتطبيق هذه التشريعات، والذي يتمثل في التنظيمات والهياكل اللازمة.

جـ. تأتي بعد هذا مجموعة من الأدوات الإجرائية والإشتراطات الخاصة بأنشطة معينةفي حالات معينة كدراسات تقييم الآثار البيئية للأنشطة. والتشريعات واللوائح والتراخيص تحدد تفصيلا ما يفترض الالتزام به في الأنشطة المختلفة في كل مكان وكل وقت حفاظا على أحوال البيئة طبقا للإستراتيجية والأهداف المقررة على المستوى الوطني، ثم على مستوى الوحدات الإنتاجية.

د. وجود نظام رقابي يعمل على جمع البيانات وتحليلها وتقييم النتائج من خلال دورة استرجاع الأثر.

هـ. فإذا تبين أن الإلتزام المطلوب لم يتحقق، فيصبح من الضروري اتخاذ إجراءات إضافية لتحقيق الإلتزام أو للإلزام. ولا تعني هذه بالضرورة العقوبات، بل تتدرج من تقديم المساعدة الفنية وكذلك المالية لإتخاذ إجراءات تصحيحية، مرورا بالتنبيه والإنذار، وصولا إلى العقوبات المتدرجة طبقا لطبيعة واقعة عدم الإلتزام والضرر الناجم عنه.

و. وأخيرا، فهناك حاجة لمراجعة هذه الإجراءات وتحليل نتائجها وما واجهها من صعوبات وما يكشف عنه تطبيقها من قصور، تمهيدا لتعديل التشريعات والتنظيمات واللوائح تمهيدا لدورة جديدة في الإدارة تكون أفضل من سابقتها في تحقيق الهدف [13].

الخاتمة:

من العرض السابق يتضح أن الأخذ بنظم الإدارة البيئية يمكن أن يكون أداة لتحقيق التنمية المستدامة. ولكي تكون الإدارة البيئية وسيلة ناجحة لتحقيق الهدف منها لا بد من التأكيد على أهمية أن تكون نظم الإدارة البيئية شاملة ومتكاملة تغطي كل أنشطة المنظمة. كما أن الإجراءات والنظم المتبعة فيها لا بد وأن تكون واضحة ومفهومة لجميع العاملين، الأمر الذي يستوجب تدعيم مبدأ الإدارة بالمشاركة داخل المنظمات والمجتمع وتدريب العاملين على واجباتهم ومسئولياتهم، بالإضافة إلى توثيق النظام المستخدم ومراجعته من وقت لآخر والتعديل فيه ضمانا لتحقيق التنمية المستدامة.

هوامش الدراسة:

(1) . أسامة الخولي، «مفهوم التنمية المستدامة»، في: سلوى شعراوي جمعة (محرر)، البيئة والتنمية، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 1999، ص43.

(2) .الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، « تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا: تحليل النتائج»، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص 4.

(3) .تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية « مستقبنا المشترك «، منشورات الأمم المتحدة، سنة 1987.

(4) .باتر محمد علي وردوم، العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، ط1، عمان المكتبة الأهلية، 2003، ص 185.

(5) . أسامة الخولي، المرجع السابق الذكر، ص 44.

(6) www.uneca-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/indicateurs-AR(8).doc

(7) .سلوى شعراوي جمعة، البيئة والتنمية، أوراق غير دورية، القاهرة: مركز دراسات وإستشارات الإدارة العامة، العدد التاسع، نوفمبر 1999، ص66.

(8) . المرجع نفسه، ص 68.

(9) . نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية المبادئ والممارسات، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص 75.

(10) – Christopher Sheldon, Mark Yoxon, Installing Environmental Management Systems : A Step by Step Guide. London: Earthscan Publications, 1999, p 2.

(11) .سلوى شعراوي جمعة، المرجع السابق الذكر، ص76.

(12) . المرجع نفسه، ص 76.

(13) . نادية حمدي صالح، المرجع السابق الذكر، ص 100.

(14) .لمزيد من المعلومات عن خطوات نظم إدارة شئون البيئة أنظر على سبيل المثال:

. شوقي السيد، التشريعات البيئية، القاهرة: د.ن.، 2002، ص 105.

. محمد مرعي مرعي، " دور الإدارة الرشيدة للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة "، في كتاب: التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006، ص 73. 75.